... وردٌ على الردّ

جلبير الأشقر*

أشكر للأخ سامي حسن جهدَه في قراءة مقالتي ومناقشتها. ويبدو لي من تعليقه أننا في صدد أمريْن مختلفيْن: أولّهما تباينٌ في الموقف من أطروحة «الدولة الديموقراطيّة الواحدة في فلسطين بين البحر والنهر،» وهو اختلافٌ اعتياديّ في الآراء؛ وثانيهما قراءةٌ مغلوطة، أو ناقصة، لمقالتي، تقتضي التصويب.

ملاحظتي الأولى هي أنّ الأخ حسن يغيّب حجّةً رئيسيّة من حججي، ألا وهي أنّ علاقة التكامل البشريّ بين جزئيْ فلسطين اللذين يقعان على ضفّتيْ نهر الأردن، وتحديدًا بين الضفّة الغربيّة المحتلّة سنة ١٩٦٧ والضفّة الشرقيّة التي أُطلق عليها اسمُ «النهر» لتمييزها من فلسطين (على الرغم من أنها تاريخيّاً جزءٌ منها)، ليست بأقلّ أهميّة من علاقة التكامل البشريّ بين الضفّة الغربيّة والكيان الصهيونيّ. فالتكامل البشريّ بين المليونين ونصف المليون من الفلسطينيين القاطنين في الضفّة الغربيّة بما فيها القدسُ الشرقيّة، مضافًا إليهم المليون ونصف المليون تقريبًا من قاطني قطاع غزّة، وبين «فلسطينيي الأردن» الذين يشكّلون ما بين ٦٠ و٨٠ بالمئة من سكّان المملكة الهاشميّة الستة ملايين (ومعظمُهم نازحون بالأصل من الأراضي الواقعة بين النهر والبحر)، لا يقلّ أهميّةً ـ إنْ لم يكن أحرى ـ من علاقة التكامل البشريّ بين سكّان الضفّة الغربيّة وسكّان الكيان الصهيونيّ السبعة ملايين ونصف المليون، والذين لا يشكّل الفلسطينيون سوى ٢٠ بالمئة منهم، أما الباقون فمن اليهود الإسرائيليين الذين لا نحتاج إلى وصف التنافر التاريخيّ بينهم وبين الفلسطينيين.

لقد قَبِلَ اليمينُ العربيّ والفلسطينيّ بسلخ غربيّ نهر الأردن عن شرقيّه، وبحصر تسمية «فلسطين» بالأرض الواقعة بين النهر والبحر، إنْ لم يكن بالضفّة الغربيّة وقطاع غزّة وحدهما، عندما قبلت المملكةُ الهاشميةُ نفسُها بهذا الأمر ـ بعد أن كانت قد رفضتْ هذا السلخ بضمّها للضفّة الغربيّة في العام ١٩٤٩ وبإصرارها على أنها جزءٌ من أرضها بعد سنة ١٩٦٧، إلى حين قامت «الانتفاضة» آخر عام ١٩٨٧، فأعلن النظامُ الملكيّ سنة ١٩٨٨ فكَّ الارتباط بين ضفّتَي النهر. وكان اليمين الفلسطينيّ يأخذ على اليسار الفلسطينيّ «تدخّله في الشؤون الداخليّة» للمملكة، في حين يدعو هذا الأخيرُ إلى إقامة «هانوي» عربية في عمّان كشرطٍ لا غنى عنه لتحرير سائر الأرض الفلسطينيّة الواقعة تحت الاحتلال الصهيونيّ.

وإذا انطلقنا من الإقرار بأنّ إستراتيجيّة «الدولة الفلسطينيّة المستقلّة في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة» إستراتيجيّةٌ عقيمة، إذ لا يمْكن أن تقومَ مثلُ هذه الدولة وتكونَ فعلاً «مستقلّة» في الضفّة والقطاع وحدهما، فلماذا يَنظر البعضُ إلى دولة إسرائيل لتكون هي، لا الضفةُ الشرقيّةُ، الاستكمالَ الضروريّ؟ لم أقرأ سوى إجابةٍ واحدةٍ عن هذا السؤال، ألا وهي أنّ إزالة الاحتلال والمستعمرات في الضفّة الغربيّة باتت مستحيلة. ويبدو لي من البديهي القول إنّ إزالة الاحتلال ومستعمراته لا تزال أيسرَ بما لا يُقاس من جرّ الإسرائيليين إلى القبول بدولةٍ واحدةٍ من البحر إلى النهر يتعايشون فيها مع كامل الشعب الفلسطينيّ على قاعدة الحقوق المتساوية (هل نسمّيها «إسراطين»؟). وحقيقة الأمر أنّ دولة واحدة بين البحر والنهر، إنْ كان لها أن ترى النورَ في المستقبل المنظور (خلال بضعة عقود من الزمن)، فلن تقوم إلاّ على نكبةٍ جديدة، أيْ على الطرد الجَماعيّ، بحيث يَضْمن الصهاينةُ غالبيّةً يهوديّةً ثابتةً في الدولة الصهيونيّة الموسّعة. أما غيرُ ذلك فحلمٌ بحلمٍ.

وهنا يكمن مصدرُ خلط الأخ حسن بين ما أعتبرُه يوطوبيا وما أرى فيه إستراتيجيّةً واقعيّة. فإذا سلّمنا بفشل إستراتيجيّة «الدولة المستقلّة في الضفّة والقطاع،» يصبح السؤالُ هو: ما البديل منها؟ فبنقدي لأطروحة «الدولة الديمقراطيّة الواحدة من البحر إلى النهر» بوصفها أطروحةً طوبويّة، ميّزتُ بين مستويين من البديل، هما «يوطوبيا ثوريّة» من جهة، و«إستراتيجيّة نضاليّة واقعيّة» من الجهة الأخرى؛ بينما خَلَطَ بينهما الأخ حسن، فظنّ أنني وقعتُ في خطإٍ منطقيّ بمواجهة يوطوبيا بيوطوبيا أخرى لا غير. والحال أنّ الإستراتيجيّة الواقعيّة كما شرحتُها تقوم على ثلاثة مفاصل.

الأول هو ما أسميتُه «الحلقةَ الأضعف» أيْ المملكة الهاشميّة. ولو انتبه الأخ حسن لمفهوم «الحلقة الأضعف» لأدركَ أنني في صدد مناقشة استراتيجيّة **ملموسة**، إذ إنّ موازينَ القوى البشريّة هي التي تجعل من المملكة الحلقةَ الأضعف، في حين تجعل الموازينُ المذكورةُ من الدولة الصهيونيّة الحلقةَ الأمتنَ... وبما لا يُقاس!

أما المفصلُ **الثاني**، فهو الأراضي المحتلّة سنة ١٩٦٧. فلم ينتبه الأخ حسن إلى أنّ السبب الأول في اعتباري «وثيقة الأسرى الفلسطينيين» أرضيّةً مشتركةً للنضال الوطنيّ هناك هو أنّ الشعب الواقع تحت الاحتلال هو في أمسّ الحاجة إلى الوحدة الوطنيّة النضاليّة. والحال أنّ «الوثيقة» هي محطّ أوسع إجماعٍ وطنيّ في تلك الأراضي، بينما لا يتبنّى الشعارَ الذي يحبّذه الأخ حسن

* ـ كاتب عربيّ مقيم في بريطانيا.

سوى أقليّةٍ ضئيلة (علمًا بأنّ لدى هذه الأقليّة مفاهيمَ جدّ متناقضة لما هو مقصودٌ بالدولة «الواحدة» بين النهر والبحر). أما السبب الثاني، فهو أنّ «الوثيقة» تستند إلى الشرعيّة الدوليّة، بما يشكّل رافعةً بالغة الأهميّة لا بدّ للنضال الفلسطينيّ من أن يتسلّح بها.[1] فبالرغم من أنني أرى استحالة إيجاد «دولة فلسطينيّة مستقلّة» في الضفّة والقطاع للأسباب التي شرحتُها ونقلها عنّي الأخ حسن، فإنني أرى أنّ النضال من أجل فرض انسحاب الجيش الصهيونيّ إلى حدود ١٩٦٧، وتفكيكِ المستعمرات الصهيونيّة، وتفكيكِ جدار الفصل والضمّ، هو من الأركان الرئيسيّة للنضال في الضفّة والقطاع، وغايتُه إقامة **مناطق محرّرة** إلى حين يسمح فكُّ الطوق بخلق الظروف لإقامة **دولة فلسطينيّة وطنيّة مستقلّة** لن تكتمل إلاّ بإعادة صهر ضفّتي النهر. والملاحَظ في هذا الصدد أنّ الأخ حسن يتجاهل نقطة أساسيّة في شرحي، تُشكّل **المحكّ** الرئيسيَّ للإستراتيجيّة، ألا وهي ترجمةُ الإستراتيجيّة بالمطالب الآنيّة الملموسة في الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧: ففي حين أنّ الترجمة واضحة جدّاً في الإستراتيجية التي شرحتُها، فإنها في استراتيجية «الدولة الواحدة» على أقصى حدٍّ من الإبهام.

أما المفصل **الثالث**، فهو النضالُ المعادي للصهيونية ضمن «الخطّ الأخضر،» أيْ ضمن حدود الدولة الصهيونيّة كما نشأتْ بعد نكبة ١٩٤٨. هنا أرى في برنامج كالذي صاغه عزمي بشارة، والداعي الى استبدال «الدولة اليهوديّة» بدولةٍ «لكل مواطنيها،» أو ما طرحه هو نفسُه وآخرون من «دولة ثنائيّة القوميّة،» البرنامجَ الأنسبَ. أما أن تكون القدرةُ على إقناع عددٍ واسعٍ من اليهود الإسرائيليين بإقامة دولةٍ ضمن «الخطّ الأخضر» على تلك الأسس أعلى بكثير (نسبيّاً) من القدرة على إقناعهم بإقامة دولةٍ مماثلةٍ بين النهر والبحر، فأمرٌ جليٌّ تمامًا. ويردّ عليّ الأخ حسن قائلاً إنه إذا كانت حجّتي أنّ اليهود الإسرائيليين لا يريدون الدولةَ الواحدةَ مع الفلسطينيين، فينبغي عليّ بالتالي أن أتخلّى عن النضال من أجل التغيير الاشتراكيّ في المجتمعات الرأسماليّة لأنّ شعوبَها «ترفضه اليوم وتؤيّد الخيارَ الليبراليّ.» وردّه ينطوي على أخطاء ثلاثة:

فأولاً، تشير الاستطلاعاتُ التي أجريتْ حول هذا الأمر في أكثر من دولة أوروبيّة، بما فيها بريطانيا وألمانيا، إلى أنّ غالبية السكّان لا تؤيّد «الخيارَ الليبراليّ» (هذا إذا كان المقصود هو الخيار «الليبراليّ» الاجتماعيّ والاقتصاديّ؛ أما الخيار الليبراليّ السياسيّ فأمرٌ آخر تمامًا ولا يتعارض البتّةَ مع الاشتراكيّة). وثانيًا، أظهر التاريخُ وما برح يُظهر (كما في أمريكا اللاتينيّة مؤخّرًا) أنّ الخيار الاشتراكيّ قادرٌ على إلهام الجماهير والحصول على الأكثرية، وهذا ليس بالتالي مجرّدَ افتراضٍ نظريّ مثل افتراض الأخ حسن أنّ اليهود الإسرائيليين سوف يدركون «عاجلاً أمْ آجلاً ضرورةَ التخلّص من هذه الدولة» الصهيونيّة. وثالثًا، لن يفوتَ أيَّ عاقلٍ أنّ استعدادَ الشعوب لاختيار الاشتراكيّة أعلى بكثيرٍ من استعداد شعبٍ ما للقبول بالتحوّل إلى أقليّةٍ في دولةٍ واحدةٍ يشكّل أعداؤه التاريخيّون أكثريّةَ سكّانها! (وهنا يكمن فرقٌ أساسيّ بين أفريقيا الجنوبيّة التي قامت على استغلال الأقليّة البيضاء للأكثريّة السوداء، والدولةِ الصهيونيّة التي قامت على اقتلاع الفلسطينيين من أرضهم تحقيقًا لدولةٍ تتكوّن غالبيّتُها العظمى من اليهود).

وأخيرًا فأنا لم أكتبْ أبدًا «أنّ دعم الإمبرياليّة للدولة الصهيونيّة يجعل من تدمير هذه الدولة بالقوة أمرًا مستحيلاً» كما نسب إليّ الأخ حسن، بل كتبتُ «أنّ المراهنة على القضاء على الدولة الصهيونيّة بالقوّة العسكريّة **من الخارج** إنما هي جنونٌ انتحاريّ» بسبب سلاحها النوويّ. وأضفتُ أنّ دعم الإمبرياليّة للدولة الصهيونيّة بالسلاح والعتاد يجعل من تفوّق **المحيط** العربيّ عليها بالسلاح التقليديّ «أمرًا شبهَ مستحيل.» أما القصد من كلامي فهو أنّ شرط القضاء على الدولة الصهيونيّة هو أن يُسهم فيه **منَ الداخل** جزءٌ مهمٌّ من سكّانها، عربًا ويهودًا. وبديهيّ أنّ هذا القضاء لن يتم **إلاّ بالقوة** (حرب أهليّة على الأقل) نظرًا إلى طبيعة المجتمع الصهيونيّ.

هذا بالنسبة إلى الشقّ الإستراتيجيّ الواقعيّ الثوريّ (والواقعيّة الثوريّة تعمل على تغيير «الأمر الواقع» بما هو من باب الممكن في التاريخ المنظور). أما في الشق الطوبويّ، فقد فات الأخ حسن أنني مع التسلّح باليوطوبيا الثوريّة. واذا كان لنا بالتالي أن نختار **يوطوبيا** ثوريّة ملهمةً لنضالنا، فأُفضّلُ ألفَ مرة يوطوبيا ثورة الكادحين والكادحات المُفضية إلى جمهوريّةٍ عربيّةٍ اتحاديّةٍ اشتراكيّة (بالمعنى الحقيقيّ للاشتراكيّة) على يوطوبيا «الدولة الديمقراطيّة بين البحر والنهر.»

لندن

---

١ ـ وهذا ينطبق أيضًا على حقّ العودة، الذي هو حقٌّ غير قابل للنقض لا بدّ من أن يتسلّح به النضالُ الفلسطينيّ. أما اذا تصوّرَ أحد أنّ حقّ العودة سيتحقّق في شكل عودة كافّة «اللاجئين» الى القرى والمنازل التي تركوها أو تركها آباؤهم أو أجدادُهم سنة ١٩٤٨، فهذا خيال ساذج. ذلك أنّ انتصار حقّ العودة حسب القانون الدوليّ سيكون بتخيير الفلسطينيين بين العودة إلى الأرض المحتلّة سنة ١٩٤٨ والحصول على تعويضات مع الاستقرار في البلدان العربيّة التي يقطنون فيها (وقد وُلدوا فيها، إنْ لم يلد آباؤهم أيضًا فيها) بمساواة كاملة في الحقوق مع سائر سكانها. وهذا يعني أنّ حقّ العودة لا يجوز أبدًا قبولُ التحجّج به لرفض منح الفلسطينيين حقوقَهم، بما فيها الحقوقُ البديهيّة، كما يجري في لبنان حيث تلتقي الموالاةُ والمعارضةُ على فرض الأپارتهايد على الفلسطينيين بذريعة رفض «التوطين» حرصًا على حقّ العودة.